



PROVISIONAL

A/37/PV.67

19 November 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقرء في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(هناك)

السيد هولاي

الرئيس :

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

(ج) تقارير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

(هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63397/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 و Add.1 و 2) ؛
 (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/37/36) ؛
 (ج) تقرير الامين العام (A/37/474 و Corr.1 و A/37/484 و A/37/607) ؛
 (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598) ؛
 (هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و Corr.1 و A/37/L.18-A/37/L.23 و A/37/L.26-A/37/L.28)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعى انتباه السادة الأعضاء السى

حقيقة أن هناك ثلاثة مشروعات قرارات اضافية تم تعميمها تحت هذا البند A/37/L.26 و L.27 و L.28 .

السيد باستين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتناول الجمعية العامة

مرة أخرى ، سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ورغم أن المجتمع الدولى قد اذ ان بشكل عالمى حكومة جنوب افريقيا لسياساتها العنصرية ، فلقد ظل الموقف فى جوهره دون تغيير . لقد رفضت الامم المتحدة ، عام بعد عام ، هذه السياسات وطلبت وضع حد فورى لهذا الانتهاك المؤسسى لحقوق الانسان وللكرامة الانسانية . ان التركيز على سياسات جنوب افريقيا ، كما قمنا بذلك لسنوات ، له ما يبرره ، لأن الفصل العنصرى يشكل أكثر الانتهاكات منهجية وضخامة لحقوق الانسان فى أى مكان . ولذلك فهو بمثابة تحد مباشر لذات الأساس الذى قامت عليه هذه المنظمة .

ان موقف حكومة وشعب فنلندا حول هذه المسألة واضح وثابت . نحن نشجب بصورة قطعية كل أشكال التمييز والعزل العنصرى القائمة على العرق أو العقيدة أو اللون . ونحن ندين الفصل

العنصرى في كل صورته ، كما يرتافى مع مفهوم دول الشمال للعدالة والمساواة لكل فرد في الاسرة البشرية .

وينبى نجد أن احترام حقوق الانسان لا يرقى الى مرتبة الكمال في أى بلد ، فان الفصل العنصرى يتنافى كلية مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . ولذلك فهو واحد من المسائل الغريفة التي اتحد المجتمع الدولى باسره فيما يتعلق بها ، ان تتم ادانة جنوب افريقيا عالميا لسياساتها العنصرية .

ان رد فعل جنوب افريقيا على عزلتها المتزايدة والضغط المفروض من جانب المجتمع الدولى ، يتمثل في التحدى والمقاومة والاتجاه بشكل متزايد الى الانطواء على نفسها . ان العزل والضغط الدوليين قد حدا بجنوب افريقيا كي تدخل بعض التعديلات الطفيفة على تشريعاتها التي تنحو تجاه الفصل العنصرى . ومثل هذه التدابير ، في رأينا ، ما هي الا مسكّن ومحاولة لتأخير تطور حتمي .

ان نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه . هناك تغيير ممكن وحيد الا وهو استئصال شـأفة الفصل العنصرى كلية .

يؤدى الفصل العنصرى بشكل حتمى الى العنف الداخلى والخارجى في آن واحد . ان أعمال العدو وان الموجهة ضد الدول المجاورة والاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا التابع للأمم المتحدة من جانب جنوب افريقيا ، تعد أمثلة على العنف الخارجى الواسع النطاق . اما بالنسبة للمسلك الداخلى فان الاحداث الاخيرة في جنوب افريقيا مثل الاحكام بالاعدام على ثلاثة أعضاء بالمجلس الوطنى الافريقى - التي خففت فيما بعد نتيجة للضغوط الدولية الى السجن مدى الحياة - تؤكد مرة أخرى أن ذلك النمط قاس ولكنه منطقي مع نفسه . ان المحاكمات التي قصد بها فقط عطية قمع لمعارضى الفصل العنصرى والقيام بسجن مواطنين لأنهم عطوا فقط من اجل وضع نهاية للفصل العنصرى هو عمل يتناقض مع العدالة .

ان الفصل العنصرى مهما فسرتة حكومة جنوب افريقيا ، بيد وان يقوم على دافعين كلاهما مقيت لدى حكومة بلادى : أولهما ، ذلك الاعتقاد الخاطى اساسا الذى يقوم على تفوق جنس على آخر ، وثانيهما ، يتمثل في المصالح الاقتصادية الأناية للسكان البيض في جنوب افريقيا .

لقد شاركت حكومتي مع بقية حكومات بلدان الشمال منذ الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة في تقديم مشروع قرار يستهدف منع الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب أفريقيا . هذه التدابير انما أضيفت الى الحظر الالزامي على الأسلحة ، تتصل اتصالا تاما باطار الزيادة الكبيرة في الميزانية العسكرية لجنوب أفريقيا . ولذلك ترى حكومتي ان مجلس الأمن ينبغي كخطوة أولى ، أن يتخذ مقررات تستهدف منع الاستثمارات الأجنبية في ذلك البلد .

لقد أعطت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها المقدم للجمعية العامة وصفا تفصيليا للظروف المهينة القاسية التي فرضت على الأغلبية السوداء من جانب حكومة جنوب أفريقيا . لقد تكرم الرئيس القدير لهذه اللجنة السفير سولي من نيجيريا ، مؤخرا بزيارة لبلدان الشمال بغية شرح ما توصلت اليه اللجنة بصورة أكثر تفصيلا . يؤكد تقرير اللجنة الخاصة أيضا حقيقة أساسية تتمثل في أن حكومة جنوب أفريقيا لم تدرك بعد أن المحاولات الرامية لارساء دعائم المجتمع على مبدأ الفصل العنصرى والتمييز العنصرى مآلها الفشل .

أود بالنيابة عن حكومة بلادي أن أكرر ادانتنا لنظام جنوب أفريقيا للتمييز العنصرى المؤسسي الذى يعد انتهاكا للحقوق الانسانية الرئيسية واهانة للكرامة الانسانية . ونحن على اقتناع بأن السلم والعدالة يمكن تحقيقهما في الجنوب الافريقي فقط عن طريق استئصال شأفة الفصل العنصرى .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، منذ ثلاثين عاما وأكثر تنظر الجمعية العامة في سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . ورغم مرور كى هذه المدة يلاحظ أن الأوضاع في جنوب افريقيا تتردى وتأخذ أبعادا وأشكالا مأساوية جديدة وذلك بسبب سياسات حكومة جنوب افريقيا لترسيخ الفصل العنصرى أكثر فأكثر في هذه المنطقة من العالم . ولعل أخطر ما يهدد شعب جنوب افريقيا تمزيق وحدة بلاده وسكانه عن طريق سياسة البانتوستان . اضافة الى ذلك ، جعلت حكومة جنوب افريقيا من أرض هذه المنطقة قاعدة لارتكاب العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة ، وترفض جنوب افريقيا انها احتلالها لنايبيا ، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان الاعوام الثلاثين التي مرت على أول قرار اتخذته الجمعية العامة حول سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ليست سوى مرحلة في تاريخ أطول تعود جذورها الى نشوء الاستعمار الاوروبى . واننا نوافق على ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بأن خمسة قرون قد انقضت منذ "بدء الاستيطان الاوروبى للقارة الافريقية الذى افتتح عهدا مأساويا مخزيا من تاريخ العالم ، سببا ظلما فادحا ومعاناة وانزلا لا يناء وينات قارة افريقيا " . ان وفد بلادى لا يرى في سياسة الفصل العنصرى سوى استمرار للاستعمار بالذات عن طريق الاستيطان العنصرى الذى هو أشنع أنواع الاستعمار ، ان انه يهدف الى استرقاق السكان الأصليين وافقارهم ونهب ثرواتهم . ان الاستعمار الاستيطاني هو العنف بالذات والحرب الدائمة ضد مصالح الشعوب .

وعند ما كرس أو ثبتت جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصرى كنظام للحكم فانها في الواقع رسمت الحدود التي تفصل بين منطقة الاستعمار الاستيطاني الأبيض وبين الاستعمار الثقيلى . وما جرى في جنوب افريقيا جرى ايضا في فلسطين حيث يمارس الاستعمار الاستيطاني على حساب شعب فلسطين ، كذلك على حساب الشعب العربى الذى تحتل اسرائيل اراضيه وكلاهما يستهدف القضاء على كيان السكان الأصليين وانزالهم واستغلالهم وتمزيق أوصالهم وتدمير حضارتهم . ان ما يجرى في جنوب افريقيا من ممارسات ، فقد وصفت وصفا دقيقا في تقرير اللجنة الخاصة ، ليس فقط مجرد خرق لحقوق الانسان ، وإنما أكرر ، ليس فقط مجرد خرق لحقوق الانسان ، بل هو خرق

لأسس النظام الدولي وتخريب للعلاقات الدولية كما حدد معاييرها وقواعدها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وفي مقدمة هذه القواعد حق الشعب في تقرير مصيره .

ان التحالف ما بين جنوب افريقيا وبعض الدول الغربية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، يدل على أن الاستعمار الاستيطاني لا يستطيع الا أن يجسد المصالح الامبريالية التي تتعارض رأسياً مع مصالح شعوب المنطقة . فلجنوب افريقيا وظيفتها تقوم بها باخلاص ، فهي قاعدة اقتصادية وعسكرية وسياسية تخدم مصالح المنظومة الامبريالية على حساب الشعوب المستغلة . ومن الطبيعي أن تصبح منطقة جنوب افريقيا بؤرة من اخطر بؤر التوتر الدولي ، ان في هذه المنطقة نزاع مستمر ومتصاعد بين تطلعات الدول الافريقية في حماية استقلالها ورفع الظلم عن شعوب جنوب افريقيا وبين التحالف الامبريالي الذي يسعى بكل الوسائل للابقاء على استثماراته وقواعده ومصالحه الاستراتيجية العنصرية .

ان تقرير اللجنة الخاصة يضع النقاط على الحروف بالنسبة للمسؤولين عن ترويض الاوضاع في جنوب افريقيا ويمكن ايجازها بالتالي :

أولاً ، تقع المسؤولية على الدول الغربية الكبرى والعديد من الشركات عبر الوطنية وغيرها من المصالح التي تساعد في الابقاء على الفصل العنصري بواسطة تعاونها وتقديمتها الدعم العسكري والاقتصادي والتكنولوجي وغيره من أشكال الدعم لنظام الفصل العنصري ، وكل ذلك انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وعلى سبيل المثال ، قامت عدة بلدان غربية واسرائيل بالذات بتزويد النظام العنصري بترسانة هائلة من المعدات العسكرية والتكنولوجية ، فضلاً عن مساعدته في خططه النووية ، وقد سمحت للشركات الخاضعة لولايتها بالاستثمار وصناعة السلاح في جنوب افريقيا .

وقد أبرز تقرير اللجنة الخاصة دور الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاء في الفقرة ٣٢٩ :

" ان الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً لا تعكس فقط عدم استعدادها للتعاون في فرض الجزاءات وغيرها من الجهود الدولية لانها الفصل العنصري ، بل تمثل كذلك خطوات انتكاسية :

- (أ) فقد أسس ذلك البلد سياسته على مقدمة منطقية مؤداها ان جنوب افريقيا حليفه التقليدي متجاهلا العلاقات القائمة بين الحزب الحاكم في جنوب افريقيا والنظام النازي . وسعى الى وصف المناضلين من أجل الحرية ، الذين يخاطرون بحياتهم فسي كفاح مشروع من أجل المبادئ المكرسة في الميثاق ، والتي تعلنها الولايات المتحدة بالفعل ، بانهم " ارهابيون " ، في الوقت الذي بدا فيه اتباع سياسة يطلق عليها " الاشتراك البنائي " مع النظام العنصري ؛
- (ب) واستخدم ذلك البلد حق النقض ضد مشروع القرار المقدم في مجلس الأمن في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨١ والذي يدين العدوان الهائل الذي ارتكبه نظام حكم جنوب افريقيا ضد انغولا ، مما عرقل أي اجراء لمجلس الامن بشأن أعمال العدوان المستمرة التي يرتكبها ذلك النظام ؛
- (ج) ولقد تراخى في تنفيذ الحظر الذي فرضه على الأسلحة فضلا عن تنفيذ قراراته السابقة بوقف التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي ، وزاد من علاقاته الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا . (A/37/22 ، الفقرة ٣٢٩)

إضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية انفردت مع دولة غربية أخرى بعدم الادلاء بأى صوت ايجابي على أى مشروع قرار من الشاربع ال (١٤) التي تم التصويت عليها في الجمعية العامة خلال الدورة ٣٦ وكذلك انفردت بالتصويت ضد القرار المتعلق بعدوان نظام الفصل العنصرى على الدول الافريقية المستقلة . وبهذه الطريقة أصبحت الولايات المتحدة المحامي الرئيسي لنظام الفصل العنصرى ضد اتخاذ تدبير دولي فعال . وجاء في الفقرة (٣٣١) من التقرير نقلا عن مصادر أمريكية بأن :

" إدارة ريفان لم تفعل سوى أن شجعت عناد جنوب افريقيا . . . و . . . توسيع نطاق علاقاتها الودية مع هذا النظام عن طريق مايلي : الدفاع عنه في الأمم المتحدة ؛ انتهاك الحظر الالزامي على الامداد بالأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ، بالسماح لجنوب افريقيا بزيادة حجم مطقتها الدفاعية في الولايات المتحدة ، وزيادة عدد قنصلياتها في الولايات المتحدة ؛ وعرضها تجديد التعاون النووى مع جنوب افريقيا . . . " (A/37/22) ، الفقرة (٣٣١) .

ومن أكثر التطورات خطورة ما ذكر في تقرير اللجنة الخاصة على لسان الادارة الأمريكية :

" بأن التغيير المحلي داخل جنوب افريقيا لن يكون شرطا مسبقا لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا " . (المرجع نفسه)

وان واشنطن تسعى الى :

" الضي قدما نحو مستقبل تعود فيه جنوب افريقيا الى احتلال مكانها داخل الاطار الاقليمي للمصالح الأمنية الغربية " . (المرجع نفسه) .

لقد أثار تصويت واشنطن خلال هذه الدورة على قرار انساني محض بطلب الرأفة بالمناضلين السياسيين في جنوب افريقيا استغرابا عاما ان لم نقل استهجانا ، وكذلك أحدث التصويت الغربي والأمريكي على قرار يناشد صندوق النقد الدولي بحجب المساعدة المالية عن نظام بريتوريا اشمئزا ينبع من القناعة العامة بأن هذه المساعدات تدعم سياسة الفصل العنصرى والعدوان على الدول المجاورة وتساعد بريتوريا على ابقاء سيطرتها على ناميبيا .

ويتبين مما سبق أعلاه بأن النظام العنصرى يستمد الدعم والقوة من بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وكلما ازداد هذا الدعم كلما ازدادت سياسات القمع في الداخل

والعدوان في الخارج . ويكفي الرجوع الى الفقرات ٩٢ الى ٩٨ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الوارد في الوثيقة (A/37/22)، لا يدرك ما يعانيه الأفارقة من آلام بسبب ممارسات التعذيب والقتل والنفي والمحاكمات السياسية والتشريعات التعسفية . والواضح أن الهدف من هذه الممارسات هو الابقاء على حكم يقوم على استعباد واسترقاق الأكرية .

ثانيا ، لقد أذرت اللجنة الخاصة مرة أخرى المجتمع الدولي من عواقب استمرار عمليات القمع والعدوان التي تمارسها جنوب افريقيا فقد جاء في تقريرها :

" توجه اللجنة الخاصة مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي بصورة عاجلة الى ما يرتكبه نظام جنوب افريقيا العنصرى على نحو ثابت ومستمر من أعمال العدوان والتخريب والارهاب واشاعة عدم الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة ، وكذلك الى القمع الوحشي لشعب جنوب افريقيا . ان هذه الحالة لا تشكل فقط تهديدا للسلم وانما انتهاكات مستمرة للسلم ، بل وتشكل حربا غير معلنة ضد المنطقة بأسرها " (A/37/22، الفقرة ٤٣) .

وفي رأينا أن الجمعية العامة مدعوة الى تبني ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة ، الذى يقول :

" ان اللجنة الخاصة قد أشارت الى أن المجتمع الدولي لا يواجه في الجنوب الافريقي تهديدا للسلم الدولي فحسب ، بل يواجه أيضا حوادث خرق متكررة للسلم وأعمالا عدوانية . وقد رفضت الدول الغربية مرارا الاعتراف بالخطر الذى يتعرض له السلم الدولي ، مقدمة تفسيرات غير مقنعة لذلك المصطلح . ولكن بعد اعتراف نظام بريتوريا ، فمن ذا الذى يمكن له أن ينفي الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أنه قد وقع عمل آخر من أعمال العدوان الصارخ ضد جمهورية أنغولا الشعبية وخرق آخر للسلم ؟

" وأمل في أن يقتنع الأعضاء الغربيون الدائمون بمجلس الأمن ، حتى في هذا الوقت المتأخر ، بالاعتراف بالحاجة الماسة الى القيام باجراء فعال في اطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والاضطلاع بالمسؤوليات الرسمية المطلقة على عاتقها بموجب الميثاق " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤٤)

ثالثا ، ان التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ليس وضعيا شائنا ، فكلتا النظامين ولدا من رحم واحد ولأهداف مشابهة في خدمة الاستعمار والامبريالية ، وهما بحكم موقعهما الاستراتيجي

حليفان طبيعيان ضد شعوب افريقيا والشرق الأوسط . فنظام تل أبيب ونظام بريتوريا ، انطلاقا من عقيدتهما العنصرية النازية الصهيونية ، يكرسان الارهاب والتخريب والتدمير والقتل والاحتلال والتمييز العنصرى كسياسة حكومية رسمية ، ويحاولان أن يبررا ما يقومون به من جرائم وكأنها أعمال مشروعة . فنرى بريتوريا تشكو من عدم فهم العالم لتضحياتها ضد ما يسمى " بالخطر الأسود " . أما تل أبيب فتعزى توسعها وعدوانها الى رسالة منزلة ، وكأن الله يفرض عليها قتل العرب في خدمة الانسانية جمعا . ولكن الحقيقة أن كلا من تل أبيب وبريتوريا خصا بدور محدد ألا وهو التحكم والهيمنة على مصائر الشعوب الافريقية والشعب العربي . انهما سمسرة المصالح الغربية على حساب المصالح الوطنية لشعوبنا ، فالدماة الافريقية والعربية تزهدت على أيديهما لحماية المصالح الاستراتيجية والمالية والاقتصادية للحكومات والشركات الاستعمارية . هذه هي الحقيقة التي تكمن وراء تعاون النظامين العنصريين في كل الميادين وفي مقدمتها الميادين العسكرية والنووية . ان تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/37/22 وAdd.1 وكذلك التقرير الأساسي A/37/22 يتضمنان معلومات مذهلة عن هذا التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا . فهناك تعاون عسكري ونووى لم يعد سرا على أحد ، وهناك تعاون اقتصادى واتصالات ثقافية وعلمية ورياضية . ولا بد لنا هنا من الاستشهاد بكلمة رئيس اللجنة الخاصة في خطابه في الاجتماع الاستثنائي لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في الكويت فـي نيسان/أبريل ١٩٨٢ أى قبيل العدوان على لبنان وقد جاء فيها :

" اننا نواجه اليوم حالة خطيرة في الجنوب الافريقي وفي الشرق الأوسط ، وهي حالة
تندرج بخطر اشتعال منازعات أوسع . . .

" ولكننا لا نواجه حالتين متوازيتين فحسب ، وانما نواجه أيضا تعاونا دائم التزايد بين
نظام بريتوريا واسرائيل في الميادين العسكرية والنووية والسياسية والاقتصادية وغيرها . وقد
بلغ هذا التعاون من السفور ما جعل وزير الدفاع الاسرائيلي (أى المجرم شارون) يقوم منذ
أسابيع قليلة فقط بزيارة الحدود الشمالية لناميبيا ، وهي اقليم تتحمل الأمم المتحدة ازامه
مسؤولية خاصة ، وذلك لاسداء المشورة الى السلطات غير الشرعية في خططها الاجرامية .

" ولم تنشئ جنوب افريقيا واسرائيل محورا أوتحالفا آثما فحسب ، ولكنهما تحاولان
انشاء ما يسمى بالتحالف العالمي السادس المكون من الخارجيين على القانون والمنبذين ، مما
يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين . والخطر العاثل في تمكين هذين البلدين من
ممارسة الابتزاز النووي في هذا العالم المضطرب يحتاج الى أن يولييه المجتمع الدولي اهتماما
عاجلا " .

واستكمل الاقتباس من الكلمات التي ألقيت في لجنة التنسيق لحركة عدم الانحياز في الكويت ، حيث
يقول رئيس اللجنة الخاصة ما يلي :

" ولدينا ما يدعو الى الجزع من أن يؤدي ما يسمى بالتعاون الاستراتيجي بين الولايات
المتحدة واسرائيل - وظهور علاقة مماثلة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا - الى تعزيز
العلاقة العسكرية بين نظامي تل أبيب وبريتوريا " .
ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة هي ، في رأينا ، نقطة تحول
هامة في تاريخ النضال ضد سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا في الأراضي
الواقعة تحت سيطرتها بما في ذلك ناميبيا .

لقد أجمعت الدول ، فيما عدا الدول ذات الماضي الاستعماري والامبريالية الأمريكية ، على أن
الفصل العنصرى يشكل جريمة ضد الانسانية ويعني ذلك بأن النظام القائم في بريتوريا هو مرتكب هذه
الجريمة ضد كل الشعوب دون تمييز . وانطلاقا من قناعتنا بوجود مكافحة الجريمة فاننا نرى بأن هذه
الدورة والدورة السابقة ، بما اتخذته من قرارات ، وضعت حجر الزاوية في بنیان العمل الدولي لمكافحة

عدوان وجريمة بريتوريا على الانسانية جمعاء ، ولذلك فان مسؤولية الكفاح ضد الأبارتيد هي مسؤولية جماعية واننا على يقين بأن الذين لا يشاطروننا الرأي سوف يرون في المستقبل القريب بأنهم كانوا محرضين على الجريمة ومشاركين فيها ، وأنه لا بد أن يخسروا ما جنوه من أرباح غير مشروعة من عرق جبين الجماهير التي أرادوا لها الاستعباد . واننا بكل جدية نلتزم بروح وحرفية ما أعلنه في السنة الماضية من أن العام الحالي ١٩٨٢ هو عام للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا انطلاقاً من القناعة الكاملة بأن أعمال حكومة بريتوريا في الداخل والخارج تهدد في الواقع مستقبل السكان الأصليين ، كما تهدد أمن وسلامة الدول المجاورة ، ولا بد من أن تهدد أيضاً أمن افريقيا والأمن والسلام الدوليين .

ان الجمهورية العربية السورية كعضو ملتزم بمبادئ الميثاق مصممة على دعم التعاون الدولي لتنفيذ استراتيجية العمل الجماعي ضد نظام بريتوريا ، تلك الاستراتيجية التي وضعت أسسها وحددت أهدافها في مؤتمر باريس المنعقد عام ١٩٨١ بشأن فرض العقوبات على جنوب افريقيا . وما كان قرار الجمعية العامة (١٩٨٢/٣٦) الاً توضيحاً للأولويات . فالمنظمة الدولية خرجت من مرحلة التوصيات للدخول في اطار العمل نفسه . والعمل المتاح الآن هو بذل المساعي ، وكل المساعي ، لفرض العقوبات على جنوب افريقيا مع تواجب العمل في تعزيز الكفاح المسلح الذي تقوم به وتمارسه ببطولة حركة التحرير الوطني في جنوب افريقيا التي تتمتع بكل تأييدنا طالما أنها تدافع عن حقوقها المشروعة لاسترداد كرامتها ومكانتها في الأسرة الدولية . وما العمل الدولي ببديل للكفاح المسلح بل هو رد يفله . وقناعتنا أنه كلما ازداد القمع والقهر فان النضال ضد الاضطهاد يزداد قوة وفعالية . ان الرأي العام الدولي أصبح مستعداً لبذل أية تضحيات لاستئصال الأبارتيد الذي يشبه النازية والصهيونية في شذونه وعنفه .

ان تقرير اللجنة الخاصة يتضمن شرحاً وافياً لنشاطاتها في سبيل تنفيذ استراتيجية الدورة (٣٦) الماضية للجمعية العامة . وقد قامت اللجنة بجهود جبارة شاملة في مختلف الحقول الدولية بهدف عزل ومحاصرة نظام بريتوريا واننا لنشيد بالجهود الشيقة العظيمة التي بذلها رئيس اللجنة السفير الحاج يوسف ميتاما سولي مندوب نيجيريا الدائم في الأمم المتحدة في حمل الدول والهيئات الشعبية والمنظمات غير الحكومية على التعبير عن ارادتها في انهاء نظام الاستعباد القائم في بريتوريا . والواضح من التقرير بأن حكومات وشعوب العالم الثالث والدول الاشتراكية حتى الشعوب الأوروبية وربما بعض حكومات هذه الأخيرة مستعدة لاتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأبارتيد .

ختاما ، ان الجمهورية العربية السورية تعتبر الكفاح المسلح لحركات التحرير الوطنية سوا في
آزانيا أو ناميبيا ، رأس الحربة التي تساندها جبهة واسعة من قوى التحرر والتقدم في العالم . ولولا
هذا النضال المشروع لما تحركت الضمائر ، واننا نحبي حركتي التحرير الوطني لجنوب افريقيا وناميبيا
ونؤكد لهما دعمنا لكل الوسائل حتى يحين وقت النصر وهو ليس بالبعيد .

السيد دافين (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان البند الخاص بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، الذى يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة منذ زمن طويل ، يتطلب جذب انتباه المجتمع الدولي اليه مرة أخرى .

ان هذا الموضوع - شأنه شأن موضوع نزع السلاح - يشكل احدى مشاكل الحياة الدولية التي تتفق غالبية الدول الأعضاء على ضرورة التوصل الى حل بشأنها ، بينما تتجلى حقيقة ان النتيجة لا تزال غير مؤكدة وبعيدة المنال . ولهذا ينبغي طيفا ان نعيد تأييدا كاملا ، ونشجع ونساعدهم للحفاظ جميع القوى المناهضة للفصل العنصرى ، وصفة خاصة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للجهود التي لا تكل والتي تبذلها في الحطة الخاصة بمناهضة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . لذلك ، نود أن نجد التعبير عن تقديرنا لتوعية وجدية عملها الهام الذى الأثر الكبير على الرأى العام الدولي .

ان الفصل العنصرى الذى ادانته الأمم المتحدة في مناسبات عديدة باعتباره جريمة ضد البشرية انما يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، كما يعد أخطر أشكال العنصرية وأبغضها .

في الواقع ، ان سياسة الفصل العنصرى نظام مؤسسى اجتماعى سياسى يقوم على التمييز وعدم المساواة ، هدفه الحفاظ على شعور أربعة ملايين من البيض بالتفوق ، وضمان امتيازات وحقوق وضعت لهم بموجب قوانين عنصرية على حساب ٢٢ مليوناً من السود تحولوا الى أجنبى في بلدهم .

ولتحقيق تلك النتائج ، قام النظام العنصرى بسن مجموعة من القوانين الظالمة ، وصفة خاصة القوانين المؤسسية التي تنكر على الأغلبية السوداء ، أقدس حرياتهما ، وذلك باستبعادها عن المشاركة في الحياة السياسية للبلاد . وأود أن أذكر أيضا قانون الطكية الذى يحرم السود من تملك الاراضى ويكرس مبدأ الفصل الاقليمي .

واليوم ، بيد ونظام الفصل العنصرى وكأنه حقق أهدافه بتحقيق الفصل في الحياة الخاصة والحياة العامة للمواطنين في المناطق السكنية ، والمؤسسات ، ووسائل المواصلات ، وحتى فسي الساحات الرياضية .

ان هذه القوانين البغيضة تؤثر بشكل أساسى على السود . أما الاعتقالات التعسفية ، وأعمال التعذيب ، والاغتيالات ، فانها اصبحت ممارسات عادية ، ويبدو أن ما من أحد في مأمن منها ، وحتى الاطفال والنساء ، وكبار السن الذين يكافحون من أجل حريتهم ، وذلك مثل ما حدث في شاريفيل وسويتسو .

ان الملايين من السود الذين أصبحوا اجانب في بلدهم ، يضطهدون ويرسلون الى البانتوستانات ، تلك الجيوب اللانسانية التي يود نظام بريتوريا ان يعطيها استقلالاً زائفاً لحرمان السود من جنسية جنوب افريقيا ومن الحقوق الوطنية الأخرى ، وحتى تصبح جنوب افريقيا دولة بيضاء ، تمد سيطرتها وتغرض قوانينها على الدول البانتوستانات ، وهكذا تضطر الى العيش في استعباد وتبعية .

ان تكثيف القمع ، وتطوير القوانين العنصرية واللانسانية يعدان اشارة الى أن طى الأغلبية السوداء من السكان ان تنظم مقاومتها في وجه نظام لا يمكنه ان يبقى الا عن طريق العنف . ان جنوب افريقيا تضطر الى ممارسة ذلك العنف ، ليس فقط ضد سكانها ، ولكن أيضا ضد دول مجاورة مستقلة وذات سيادة زادت جنوب افريقيا من أعمالها العدوانية ضدها - الى حد كبير - في السنوات الأخيرة ، بغية الابقاء طى السيطرة العنصرية على الجنوب الافريقي .

نود ان نؤكد هنا مرة أخرى - تضامنا مع المناضلين من أجل الحرية ، ووصفة خاصة مع المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا اللذين يقومان بكفاح شجاع وصعب للغاية ضد عدو متشدد تهديه بشدة دول معينة تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين ، دول يعلم الجميع تسكها القوى بالمثل العليا للحرية والعدالة وحقوق الانسان .

يرحب وفد غابون بحقيقة ان هذه المقاومة الداخلية تحظى بتأييد كبير من المجتمع الدولي ، وخاصة من قبل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية . ان ترمي أعمال المنظمات الدولية السيئة عزل النظام العنصري عزلا تاما لا يجاره طى العدل عن سياسته الخاصة بالفصل العنصري .

لقد بدأ هذا الفصل في الأمم المتحدة منذ نشأتها ، حيث سارمت باعلان ان الفصل العنصري يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، كما اتخذت عدة خطوات ، منها اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . كما اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات عديدة تدين سياسة الفصل العنصري البغيضة ، الا ان نظام بريتوريا العنصري يواصل تحديه بكل صلف لمقررات منظمنا ، ويبدى تجاهلا كاملا لاي قرار يتخذه المجتمع الدولي .

يكرر وفد غابون تأييده للأمم المتحدة ، التي دعت دائما الى اقامة مجتمع متعدد الاعراق يكلل المساواة في الحقوق لجميع سكان البلاد ، واقامة حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا تستند الى ارادة جميع السكان .

ما يدعو للأسف ، ان جميع هذه القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة لم تتأثر بها حكومة جنوب افريقيا . وكما ذكر سعادة الحاج عمر بنغور رئيس دولة غابون . "لا يزال اشقاؤنا يعانون من السيطرة والقهر والاذلال التي يفرضها عليهم نظام بريتوريا " . ولذلك ، ينبغي على منظمتنا ، في مواجهة اصرار بريتوريا المعلن على تجاهل جميع النداءات الموجهة اليها ، ان تواجه التحدي ، وذلك بممارسة مزيد من الضغط على تلك الحكومة . ولذلك ، فقد آن الأوان لأن يستجيب مجلس الأمن لمطلب الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء وذلك بتطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق منظمتنا . ولن نتكمن من جعل الزعماء العنصريين يعدلون عن سياسة الفصل العنصرى التي تمثل نظرية تتعارض مع احترام حقوق الانسان ، وتؤدي الى شعور بالاشمئزاز لدى المجتمع الدولي ، الا اذا تأثرت المصالح الحيوية لبريتوريا ، ودفعت الأقليّة المستغلة ثمن طموحها .

ان كرامة الانسان شيء عالمي ، ولكل انسان الحق في أن يتمتع بحقوقه الاساسية دون تمييز من أى نوع . ولا تستطيع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، تلك الأغلبية التي تعاني من ويلات الفصل العنصرى ، ان تنتظر الاصلاحات التدريجية اكثر من ذلك . تلك الاصلاحات التي لا هدف لها سوى استمرار نظام القهر والاستغلال .

ان غابون التي تكرر نفسها كلية لقضية المساواة وعدم التمييز العنصرى ، سوف تؤيد أى مقرر من شأنه ان يرغم جنوب افريقيا على احداث تغييرات كبيرة ، وذلك على وجه السرعة و بصورة سلمية ، من أجل ان يتمكن سكان هذا البلد المعذبين ، في النهاية ، من استعادة كرامتهم ، ومن العيش في حرية ، ومساواة ، وانسجام وطني .

السيد ديسكر (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومة بلادى

تعارض سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وتدينها . ونحن ننضم الى المجتمع الدولى في السعي من أجل وضع حد لنظام العنصرية والسيطرة والاستغلال وازلال الغالبية الساحقة لشعب جنوب افريقيا ، ذلك النظام المتمثل في الفصل العنصرى ، اننا نتخذ هذا الموقف لأننا ندرك ان التمييز العنصرى ليس سوى مرض خطير يهدد التطور السليم للجنس البشرى ، ولا نننا نعتقد ان التمييز العنصرى هو شر قاطع . ان سياسة الفصل العنصرى انما تقوم على أساس النعرة العنصرية والتمييز العنصرى . وهي أسوأ شكل من أشكال التمييز العنصرى يمارس بصورة تامة ومنتظمة للغاية ، في أى مكان من العالم اليوم .

ومع ذلك ، لا يوجد شر التمييز العنصرى في جنوب افريقيا وحدها . بل للأسف ، انه ماثل في اجزاء عديدة من العالم . ونفس القدر الذى نعارضه سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وتشجبها ، فاننا نعارض التمييز العنصرى حيثما يقع .

وتنضم سنغافورة الى المجتمع الدولى في تأييده للقرارات التي تدين سياسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية الأخرى . كما تقوم حكومة بلادى أيضا منذ عام ١٩٧٢ - وروح من التضامن - بتقديم اسهام متواضع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، توجه حكومة سنغافورة دوما ، النقد الى حكومة جنوب افريقيا على سياساتها الاستعمارية والعنصرية التي تنتهجها في ناميبيا . ومرة أخرى ، تحت نظام جنوب افريقيا

على أن ينهي احتلاله غير المشروع لناميبيا وأن يضع حدا للقهر العنصرى الذى يمارسه في هذا الاقليم . لكن ما يؤسف له ، ان جنوب افريقيا لاتزال تتحدى ارادة المجتمع الدولى ، وذلك بعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة ودلا من ذلك ، فقد اختارت ان تكون متعنتة وغير مرنة ، خائفة من أى خطر يهدد الوضع الراهن ، ذلك الوضع الراهن الذى يمثل أمرا واقعا يقوم بالكامل على أساس مفهوم التفوق العنصرى فقط .

لقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ثلاثين عاما بحث " مسألة النزاع العنصرى في جنوب افريقيا ، الناجم عن سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا " وقد مضى عشرون عاما منذ ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ١٧٦١ (د - ١٧) الصادر في ٦ تشرين الثانى / نوفمبر عام ١٩٦٢ ، الدول الأعضاء بأن تقوم فرادى ومجموعة باتخاذ سلسلة من التدابير المحددة ، للتوصل الى نبذ الفصل العنصرى ، وقد شكلت اللجنة الخاصة من أجل تيسير اتخاذ اجراء فعال من جانب الأمم المتحدة .

فما أثر هذا الالتزام الذى التزمت به الأمم المتحدة بالنسبة للموقف في جنوب افريقيا ؟ انني أرى أن الضغط المتواصل من جانب المجتمع الدولى قد أكد ان هناك وعيا متزايدا بضرورة القضاء على الفصل العنصرى ، وقد أدى ذلك الوعى الى زيادة عزلة جنوب افريقيا في المجتمع الدولى . وقد حددت أهداف هذه الحملة بجلاء تام ، وهي تتضمن ما يلي ؟ أولا ، اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياساتها العنصرية للفصل العنصرى - ثانيا ، ايداء المعارضة العالمية للفصل العنصرى والتضامن مع التطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا ، ثالثا منع المزايا المترتبة على التعاون الدولى عن نظام جنوب افريقيا الحالى من أجل اجباره ومهيديه على أن ينصاعوا للرأى الدولى ، وأن ينبذوا سياسة السيطرة العنصرية التى ينتهجها ذلك النظام ، وأن يواصلوا السعي من أجل حل عن طريق التشاور مع الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا . رابعا ؟ تقويض قدرة نظام جنوب افريقيا الحالى على قمع شعبه ، وتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر . خاسا ؟ وضع حد للدعم الاقتصادى الذى يحظى به الفصل العنصرى بغية تيسير انتقال سلمى لحكم الأغلبية في أقرب وقت ممكن .

ان النضال ذاته ، نضالا قد يخرج منه شعب جنوب افريقيا منتصرا أو مدحورا . وينبغي ان يشن النضال ضد الفصل العنصرى أساسا من جانب شعب جنوب افريقيا . ان ينبغي ان يتحملوا هم وحدهم العبء الرئيسى والمسؤولية الأولى للنضال ضد الفصل العنصرى .

ومع ذلك ، يمكننا نحن أعضاء المجتمع الدولي ان نساعدهم في نضالهم . فبوسعنا ان نعهدهم
 بشتى الطرق وطنيا ، أولا ، ان نواصل نشر المعلومات المتعلقة بالفصل العنصرى على اوسع
 نطاق ممكن وطريقة أكثر فعالية . وهذه الطريقة ، نستطيع ان تثير الرأى العام الدولي ، وأن نحافظ
 على الحكم الاجماعي ، الذى أصدره المجتمع الدولي ، ذلك الحكم الذى يقضى بأن الفصل العنصرى
 سياسة شريرة ثانيا ، يتحتم علينا ان نحافظ على الضغط الدولي الذى يمارس ضد جنوب افريقيا
 بل ونزيد من هذا الضغط . ثالثا ؟ علينا ان نسعى الى تكثيف عزلة جنوب افريقيا ولتحقيق هذا
 الهدف ، يهيب وفد بلادى بجميع الدول التى تحتفظ في الوقت الراهن بعلاقات سياسية أو عسكرية
 او اقتصادية أو ثقافية أو رياضية أو بأى شكل آخر من أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، ان تخفض من
 هذا التعاون ، بل وان تمنعه تماما ، اذا امكن ذلك . رابعا ؟ علينا ان نعهد أنشطة لجنة الأمم
 المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . خاسا ؟ علينا جميعا كل في حدود قدراته ، أن
 نقدم المساعدة المادية وغيرها من اشكال المساعدة الأخرى لضحايا الفصل العنصرى ، ولحركات
 جنوب افريقيا المناهضة لسياسات الفصل العنصرى .

وأود ان اسأل الآن ما هو المستقبل الذى ينتظر جنوب افريقيا ؟ بيد وان ثمة مستقبلين
 مختلفين يلوحان في الأفق بالنسبة لجنوب افريقيا . ان ان شعب جنوب افريقيا ، ولايما الألبية
 البيضاء ، تقف في منعطف خطير في تاريخها . وطبيها ان تختار أى الطريقين تود ان تسلكه
 فبماكانها ان تختار مواصلة السير في طريق النعمة العنصرية والتمييز العنصرى وهذا الطريق سيؤدى
 حتما الى تأجيج النزاع . ولا يوجد في نهايته سوى العنف واراقة الدماء .

أرى مستقبلا آخر لجنوب افريقيا ، مستقبل خال من النعرة العنصرية والتمييز العنصرى . ويشاطر هذا الرأى الآن باتون ، المؤلف الأبيض من جنوب افريقيا ، والمعارض الشجاع للنص العنصرى . فقد وصف جنوب افريقيا بالشكل الذى يتطلع الى أن يراها عليه ، بالكلمات التالية :

" ان أول ما أتطلع اليه . . . أن أستطيع أن أعيش في شارع يمكن لأى شخص من جنوب افريقيا أن يسكن فيه . وأود أن يكون جيراني أفرادا يريدون أن يعيشوا هناك . . . وأود أن أتعبد في كنيسة يلمس فيها المرء بعينه الوحدة التي أمر بها المسيح . أنتذ سيكون ديني أكثر بهاء مما هو اليوم . . .

" أتطلع الى يوم تشير فيه كلمتا " جنوب افريقيا " لدى كل فرد من جنوب افريقيا شعورا بالزهو ، لأن ذلك سيكون يوما لا يتعرض فيه أى فرد من جنوب افريقيا لألم وذل أو بؤس أو حرمان من المزايا بسبب عرقه أو لونه " .

ويشارك تطلع الآن باتون الى جنوب افريقيا جديدة كثير من الزعماء السود في هذا البلد . انها رؤية ألهمت الشيخ الراحل ألبرت لوثولي ، الرئيس السابق للمؤتمر الوطني الافريقي ، ان قال :

" في الحكم سوف لن نرضى بأقل من الحق الفردى في الانتخاب المباشر ، والحق في الترشيح الى المناصب في جميع الهيئات الحكومية . وفي الشؤون الاقتصادية لن نرضى بأقل من المساواة في الفرص المتاحة في كل مجال والتمتع بكامل التراث الذى يشكل موارد الدولة التي وزعت حتى الآن على أساس عنصرى ، أى " للبيض فقط " . وفي المجال الثقافي لن نرضى بأقل من فتح جميع أبواب المؤسسات التعليمية غير القائمة على الفصل على أساس معيار وحيد هو القدرة . . . ولا نطالب بهذه الأمور للأفراد المنحدرين من أصل أفريقي فقط . اننا نطالب بها لأبناء شعب جنوب افريقيا بأسره ، بيضا كانوا أو سودا . ونحن لانساوم على هذه المبادئ " .

في نهاية رواية الآن باتون ابك يابلدى الحبيب يجول أسقف زولو الموقر مسيما نغو " الذى لم يحمل ضغينة لأحد " ، ببصره عبر تلال ناتال ويقول في حسرة : " شد ما يخالجنى خوف من أن يأتي يوم يتحول (البيض) فيه الى الحب فيجدون أننا قد تحولنا الى الكراهية " .

السيد ويسبرغ - أورد ال (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية

العامّة للأمم المتحدة مرة أخرى للنظر في سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وفي كل مرة يراودنا الأمل بأن يكون العام المنصرم قد دفعنا بعض الشيء قرب الحل . ويبدو أننا في كل عام تجابهنا نفس الحالة المخيبة للآمال . ولم تتمخض آمال المجتمع الدولي وجهوده عن أى تغيير حقيقي في نظام الفصل العنصرى . وتبدو السياسة العنصرية لحكومة جنوب افريقيا راسخة كل الرسوخ كما كانت أثناء العقود الثلاثة الماضية .

وقد قامت حكومة جنوب افريقيا بادخال مايسمى بالاصلاحات في عدة مناسبات . وقد درسنا بعناية الخطوات التي اتخذت ، الا اننا في كل مرة لم نجد مناصا من الاستخلاص نفس النتيجة : ان التغييرات لا تمثل تغييرا كبيرا في السياسة . وفي رأينا ، أكدت الأحداث أن الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ؛ بل ينبغى القضاء عليه .

وقد عبرت النرويج في مناسبات عديدة ، في هذه المنظمة وفي محافل أخرى ، عن اعتراضاتها الشديدة والقوية ضد نظام الفصل العنصرى . وفي البلاغ الصادر عن الاجتماع الذى عقده وزراء خارجية بلدان الشمال في هلسنكي في شهر آب / أغسطس من هذا العام ، أدينت من جديد سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ، واضطهادها لمعارضى هذه السياسة ، وقمعها لحقوق الانسان الأساسية لأغلبية السكان ، واحتلالها غير المشروع لناميبيا واعتداءاتها على الدول المجاورة . وتم التأكيد مرة أخرى على ممارسة ضغط متزايد فعال على حكومة جنوب افريقيا بوسائل سلمية بغية انتهاء نظام الفصل العنصرى .

يحدو حكومة بلادى الأمل الصادق بأن يتحقق الانتقال الى حكم الأغلبية في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية . وتؤيد النرويج اعتماد مجلس الأمن لعقوبات الزامية . وترى حكومة بلادى أن القرارات الالزامية التي يتخذها مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق تتطلبها الحالة لضمان أن يتمسك المجتمع الدولي بصورة عامة بالتدابير التي تسن في هذا الصدد . وقد أعلنت حكومتى استعدادها لتفديد التدابير التي يتخذها مجلس الأمن دون أى تأخير . لقد امتثلت بلادى بالقرار الذى اتخذه المجلس في ١٩٧٧ بغرض حظر الزامى على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا امتثالا تاما .

ومع ذلك ، لا يمكن أن يعتبر عدم وجود قرارات لمجلس الأمن ذريعة لتقاعس البلدان . وحتى اذا كانت المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن ، يتعين علينا جميعا ، وعلى كل منا بمفرده ، أن نضطلع بمسؤولياتنا لاجتثاث التغيير السلمي في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد سنت النرويج من جانبها ، أحيانا بمفردها وأحيانا أخرى بالتنسيق مع غيرها من بلدان الشمال، مجموعة من التدابير الطوعية . وتتضمن التدابير التي اتخذتها النرويج بالاشتراك مع بلدان الشمال منع الاتصالات أو تعويقها مع نظام الفصل العنصرى في مجالي الرياضة والثقافة ، وفرض قيود على منح التأشيرة لمواطني جنوب افريقيا ، وزيادة المعونة الانسانية لضحايا الفصل العنصرى . وتتضمن التدابير التي اتخذتها النرويج بشكل انفرادى ، من جملة أمور أخرى ، سحب الضمانات التي تدعمها الدولة للصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ؛ ووقف اصدار تصاريح العملة للاستثمارات النرويجية في جنوب افريقيا ؛ ووقف الحملات الرامية الى زيادة الصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ؛ واتخذت التدابير الكفيلة بمنع تصدير النفط المنتج في الجرف القارى النرويجي الى جنوب افريقيا ؛ والامتناع عن التعاون بأى شكل من الأشكال مع جنوب افريقيا في المجال النووى .

ان المساعدة الانسانية للاجئين من جنوب افريقيا ولضحايا الفصل العنصرى تمثل جزءا هاما من التدابير التي اتخذتها حكومة النرويج . وكذلك الحال بالنسبة للمساعدة التي تقدمها النرويج لبلدان خط المواجهة التي تقوم النرويج بالتعاون الوثيق والمستمر معها في ميدان التنمية . وتمثل الجهود المبذولة لجعل بلدان المنطقة مستقلة اقتصاديا وتقنيا عن جنوب افريقيا ، جزءا هاما من ذلك التعاون . واننا نؤيد الاستمرار في الاسهام في تلك الجهود ، وسنستمر جنبا الى جنب مع بلدان الشمال الأخرى ، في مناقشة مايمكن أن نحققه أكثر من ذلك .

ان الفصل العنصرى ليس أمرا يقتصر على القارة الافريقية وحدها ، بل هو أمر يهنا جميعا .
والاسهام في ازالة الفصل العنصرى هو مسألة تتعلق بالوفاء بالحقوق والواجبات الرئيسية الجوهرية
لكل الرجال الأحرار .

ومن مصادر القلق الكبير لحكومة بلادى ذلك الوضع السيء للسجناء السياسيين في جنوب
افريقيا . ان استمرار سجن نيلسون مانديلا والقادة السياسيين الآخرين والتقارير الخاصة بالتعذيب ،
والعقوبة القاسية ، تجرى في تحد واضح للمناشدة المتكررة من جانب الأمم المتحدة . تشعركومتي
بالقلق أيضا نتيجة لأحكام الاعدام على مناهضي الفصل العنصرى . ونحن نطلب من جنوب افريقيا مرة
أخرى نظرا لاعتبارات انسانية أن تصفي لعناشدة المجتمع الدولي وأن تبقي على حياتهم .

السيد راسولوندرابيى (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان أحداث العام

الماضي داخل جنوب افريقيا وفي المناطق المحيطة بها قد كُدت وعززت المخاوف التي طالما تم
الاعراب عنها هنا ، فيما يتعلق بتدهور الموقف السياسي والأمني في الجنوب الافريقي وقرب نشوب حرب
عنصرية في جنوب افريقيا .

يود بعض المراقبين حملنا على الاعتقاد بأننا لم نصل بعد الى نقطة اللاعودة ، وأنه لايزال
من الممكن تغيير سير الأحداث بغية تجنب حدوث الكارثة بحيث تعطى للسلطات العنصرية فرصة
أخيرة - أو مهلة - تستطيع خلالها خلق الظروف الملائمة من أجل النقل السلمي للسلطة .
وتتمثل المشكلة في أن السلطات العنصرية تعطي كل دلالة على وعيها التام بالتناقضات
والمخاطر الكامنة في الوقت الذى خلقته في الجنوب الافريقي وهو موقف تود الحفاظ عليه بأى ثمن رغم
تحذيرات ونداءات المجتمع الدولي . ومما لا شك فيه أن هذه السلطات تحاول الاعداد لمواجهة
نهائية ، كما يتضح ذلك من جهودها للحصول على قدرة نووية عسكرية والزيادات في الميزانية
العسكرية لجنوب افريقيا في الأعوام الأخيرة . ان هذه الزيادات قد قاربت على ٤٠ في المائة في
١٩٧٧ ، و ٢١ في المائة في ١٩٧٨ ، و ٢٦ في المائة في ١٩٨٠ ، وان أمانة صندوق النقد الدولي
في ١٩٧٩ قد اقتصرت على القول بأن هناك زيادة في النفقات لأغراض الدفاع ولبناء مخزون استراتيجي
من الأسلحة .

ان أعمال وبيانات سلطات بريتوريا لا تظهر أية دلالة على أنها قد تخلت بالفعل عن سياسة الفصل العنصرى . بل على النقيض من ذلك ، فان فكرة جعل جنوب افريقيا دولة بيضاء قد أصبحت أكثر من أى وقت مضى هي العامل الرئيسى في البرنامج السياسى لجنوب افريقيا ، مما يفسر ابعاد المواطنين الافريقيين الى المناطق الريفية الأكثر تضررا ، التي تحولت الى بانتوستانات ليس لها أى مستقبل اقتصادى . ان قمع خصوم سياسة الفصل العنصرى مستمر بقوة لاهوادة فيها ، ويواكب ذلك تلك المذابح وتنفيذ حكم الاعدام ، وحالات الانتحار التي هي بمثابة قتل مقنع . ان العمال فى جنوب افريقيا يجدون لزاما عليهم أن ينظموا أنفسهم للدفاع عن مصالحهم . كما أن نقابات العمال السود تخضع أكثر من أى وقت مضى لعملية مراقبة مستترة ، كما أن زعماءها يتعرضون لجميع أنواع المضايقات اذا لم يتم القاء القبض عليهم . ان هناك حديثا عن الاصلاحات الدستورية ولكنها فى الواقع ليست الا محاولة جديدة لتمزيق وحدة الايجابيات الافريقية الاسيوية ومجتمع الملونين .

ومن الواضح ان السلطات العنصرية لا تهتم بالرخاء الاجتماعى والاقتصادى للسكان غير البيض . وكما قال السيد روبرت ماكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولى ، فان من الواضح أن نظام بريتوريا لا ينوى السماح لتلك الأغلبية من السكان بحقها في المشاركة في الحياة السياسية للدولة ، وليس لديه النية على الاطلاق في اقامة النظام الديمقراطى لصالح الأغلبية . ان رفض الأخذ بالاعتبار المطالب السياسية للأغلبية الافريقية هو جوهر المشكلة ، فلا مدونة سوليغان ولا برنامج التحرر غير الكامل ، الذى يقوم على أساس افتراض حسن النية للممثلين المحليين للشركات عبر الوطنية ، يمكنهما توجيه دفعة الأمور الى الاتجاه المرغوب فيه طالما استمر هذا الرفض .

ويشيد البعض بمزايا الحوار في التغلب تدريجيا على هذه العقبة . ويطلب منا أن نسلك ازاء فاشيى بريتوريا أسلوب الاسترضاء الذى فشل في ميونيخ . وهناك تلميح في بادئ الأمر بأنسه لضمان العدالة لاخواننا واخواتنا من الافريقيين وتأمين تحريرهم واعادة الكرامة الانسانية اليهم ، علينا أن نتوصل الى نوع من المساومة مع حفنة من العنصريين المتعطشين للسلطة الذين يصرون على الابقاء على امتيازاتهم .

ربما يكون هذا صادر عن مجرد سذاجة أو عن سوء نية ، ولكن نظرية أولئك الذين يؤيدون التعاون مع النظام العنصرى تقوم على الأساس غير المقبول ، ألا وهو أن بعض ، ان لم تكن كل ، مظاهر الفصل العنصرى ، ينبغي السماح بها لفترة من الوقت ، حتى يصبح العنصريون قادرين على وضع حد لها وليس هناك ضمان بإمكانية تحقيق ذلك .

عندما ينادى بمثل هذه الأفكار ، فانه يمكن تبرير أى شيء وتفسيره . ويمكن للمرء أن يبرر الحفاظ على العلاقات السياسية والدبلوماسية مع النظام العنصرى ، وذلك من أجل ابقاء امكانيات الاتصال مفتوحة . ولكن ماذا ينفع ذلك الاتصال ، اذا كان أحد لا يجسر على أن يقول لسلطات بريتوريا أنها لا تمثل الشعب ، واذا ما استمرت حمايتها من الجزاءات التي يمكن أن تجبرها على التخلي عن اتجاهها غير العرن ؟ .

عندما ينادى بمثل هذه الأفكار فان المرء يمكن أن يبرر الحاجة الى الحفاظ على رخاء اقتصاد جنوب افريقيا خشية معاناة السكان الملونين من الاضطرابات التي قد تسببها تلك الجزاءات . ان هذا منطوق مريح بالنسبة لهم ، فهم يخفون وراءه تبعية مزدوجة ، في مواجهة جنوب افريقيا فيما يتعلق بتوريد بعض منتجاتها ، وفي مواجهة الشركات عبر الوطنية التي تقوم بتحويل الأرباح الطائلة الناجمة عن عملياتها في جنوب افريقيا الى بلدانها .

ويقال في بعض الأحيان ببلاهة انه لا ينبغي لسياسة الأمم المتحدة أن تتدخل فى الادارة السلسة للوكالات المتخصصة . وماذا في الأمر اذا ماغفلت احدى هذه الوكالات عن الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية ، أو لقرارات مجلس الأمن القاضية بأن جنوب افريقيا لا ينبغي أن تمثل بعمد ذلك ناميبيا في العلاقات الدولية ؟ وما أهمية أن يحرم عضو في ١٩٥٣ لأسباب سياسية واضحة من حق استعمال موارد صندوق النقد الدولي بل ويجبر في ١٩٥٤ على الانسحاب من تلك الوكالة المتخصصة ثم في ١٩٨٢ يتصرف عضو ، كما لو أن الجمعية العامة لم تقرر أنها تعارض منح قرض ب ١ بليون دولار لجنوب افريقيا ، ويقال لنا بكل بساطة أن القرار ٣٧ / ٢ الذى اعتمده مؤخرًا يشكل تهجما على المنظمات الدولية ولا يبسر اطلاقا القضاء على نظام الفصل العنصرى .

والمتكلم الذى أشرت اليه يمثل بلدا طلب منذ البداية من صندوق النقد الدولي تفسيراً رسمياً لما اذا كانت الموارد المخصصة من جانب الصندوق يمكن أن تستخدم لأغراض تسليح أى دولة . والواقع ان كثيراً من الاجراءات قد اتخذت سرا منذ طلب التفسير هذا لانه يبدو ان هناك افتقاراً الى الوعي اليوم بان :

" صندوق النقد الدولي ، على الاقل في حالة جنوب افريقيا ، قد اعترف بالمواضيع السياسية وواردات الاسلحة والنفقات الدفاعية وناقشها ليتوصل الى تقييمه لحاجة جنوب افريقيا الى مساعدة الصندوق " (A/37/568 ، ص ٤٣) .
وانا احيل اعضاء هذه الجمعية لهذه الوثيقة وذلك للحصول على مزيد من التفصيل .

وتبقى حقيقة هي أن الاسلحة التي حصلت عليها بريتوريا عن طريق ذلك القرض تستخدم للقمع الداخلي ، وكذلك من أجل الهجوم على البلدان المجاورة واشاعة القلاقل فيها وجريمة هذه البلدان الوحيدة هي أنها قد اوضحت أو أبدت تضامنها مع حركات التحرر في جنوب افريقيا وفي ناميبيا .

للمرء اذن أن يتساءل - وعن حق - عما اذا كان اولئك الذين صوتوا لصالح القرار ٢ / ٣٧ قد دافعوا عن التزام جميع الوكالات المتخصصة بتدعيم مبادئ الميثاق فيما يتعلق بالنضال ضد العنصرية والفصل العنصرى ، أو عما اذا كان اولئك يعاملون الاغلبية على نحو ليس له ما يبرره ، وعلى اساس موقف نظرى يتعارض ، على أية حال ، مع ما سبقه .

وبينما يعلن الجميع في مناقشاتنا عن مقتهم ، ان لم يكن شجبهم ، للفصل العنصرى ، فمن المؤسف أن هناك بعض الدول من بيننا تتغلب لديها اعتبارات أخرى على النضال من اجل القضاء على ذلك النظام اللانسانى . وهي دول يسعدنا أعظم السعادة ان تتلاعب بجنون الارتياب الايدىولوجي لدى الفاشيين في جنوب افريقيا وأن تدخل النظام العنصرى في تلك اللعبة غير الاكيدة للامبريالية الدولية . ان عمليات تجريد مبدأ حكم الاغلبية في ناميبيا من معناه ، والاصرار البالغ من جانب اولئك الذين ينادون

بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا في مقابل تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا ، كل ذلك يظهر استعدادا للتعامل مع أولئك الذين ينتهكون الميثاق والقانون الدولي ويبدون رغبتهم في اغفال الجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا وفي التقليل من شأنها - ذلك النظام الذي اظنت سياسته القائمة على الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، والذي اعتبرت محكمة العدل الدولية احتلاله لناميبيا غير شرعي .

ومن ناحيتنا ، اننا نرفض الحجج التي يسوقها أولئك الذين يرون النهج الذي اقترحته اقلية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة غير واقعي . اننا نواصل اعتقادنا بأن أولئك الذين يمنعون المنظمة من اعتماد التدابير اللازمة لكسر مقاومة جنوب افريقيا يتحملون مسؤولية تاريخية عن استمرار نظام الفصل العنصرى - وهي مسؤولية تزداد ضخامة حيث ان معارضة دوائر معينة لسياسة فرض عقوبات على النظام العنصرى لا تقوم على اساس مبادئ ولكن على حجج واهية تتعارض مع شغف تلك الدوائر بفرض العقوبات خارج اطار مجلس الامن . وكما نذكر انه الجهاز الوحيد المخول اتخاذ مثل هذه القرارات بالنسبة للمجتمع الدولي .

وكما حدث خلال الدورات السابقة ، اشترك وفد مالاغاش في تقديم مشاريع القرارات بشأن البند قيد البحث - وهي A/37/L.17 و Corr.1 و L.18 و L.19 و L.20 و L.21 و L.22 و L.23 و L.26 و L.28 . ولقد فعلنا ذلك انطلاقا من اعتقادنا بالحاجة الى عزل النظام العنصرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، وقبل كل شيء عسكريا . وبعدم اعتماد حظر الاسلحة الالزامي ، الذي جاء في وقت متأخر بحيث لم يكن له أثر على برنامج الاسلحة في بريتوريا ، والذي انتهكته - لسوء الحظ - بعض الدول ، ولا سيما فيسما يتعلق بالامداد بالتكنولوجيا النووية والمعدات التي يمكن ان تستخدم في الاغراض المدنية والعسكرية ، يبدو لنا ان الوقت قد حان للمجتمع الدولي لان يبدى تصميميا أكبر في النضال ضد الفصل العنصرى وذلك باعتماد عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا .

وما من أحد يشك في التصميم الراسخ لشعب جنوب افريقيا على تحقيق حريته ، والتخلص من النظام القمعي الذي فرض أكثر أشكال المعاناة عليهم . ان التضحيات الكبرى التي بذلها الشعب هي الضمان لانتصار مقاومة الشعب والعمل الذي اضطلعت به حركة التحرير الوطنية بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، على حكم الارهاب ، والظلم ، والذل ، والنهب . ان العمل الدولي المقترح من جانب متبني مشاريع القرارات A/37/L.17 حتى L.23 لا يزال امراضوريا ، وذلك نظرا لان النضال لا يشمل شعوب جنوب افريقيا فحسب بل كل المجتمع الدولي ، الذي انتهك النظام العنصرى اكثر مبادئه وقيمه قداسة .

ان حكومة جمهورية مد غشقر الديموقراطية ، التي صدقت على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها تؤيد بطريقة عملية الاعمال التي تقوم بهاد ائمة اعلام الام المتحدة وتود ان تعرب عن تضامنها مع نضال شعب جنوب افريقيا وحركة تحريره الوطنية وهي المؤتمر الوطني الافريقي .

وختاما أود أن اعرب عن شكرنا وتمنينا لرئيس واعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ولمركز مناهضة الفصل العنصرى التابع للام المتحدة ، لانهم لم يألوا جهدا من أجل تعبئة الراى العام الدولي ، وذلك من أجل تعزيز الضغوط الاقتصادية والسياسية ضد السلطات في بريتوريا وان مثابرتهم على تحطيم جدار اللامبالاه وطقس تعزيز ايمان اولئك الذين يخوضون النضال جديرة بالاشادة . ونحن على ثقة من ان ذلك سيقربنا من انتصار العدل والحرية على القوى التي تؤيد الفصل العنصرى وطقس اولئك الذين يشاركونها اهدافها .

السيد موسيلى (برباك وس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا

ما كانت هناك حقيقة واحدة في هذه المناقشة تبرز بشكل اوضح من غيرها ، فهي ان موضوع الفصل العنصرى يولد استجابة عاطفية لدى الاغلبية العظمى من شعوب العالم بشكل لا يختلف كثيرا عما يمكن تسميته برد الفعل العصبى .

ووفد بلادى يقترح ان يقضى لحظات في فحص هذه الظاهرة بغية تقييم مغزاها
وتحدد أى اثار قد تنجم عنها في المستقبل .
ان الملاحظة الاولى هي انه من الامور الثابتة في تاريخ هذه المنظمة - هذا
المعقل العظيم للأمل لكل الانسانية هو انه لا يمكن أن يكون هناك العديد من الموضوعات
الاخري بالاضافة الى الفصل العنصرى التي تم الاجماع عليها عن طريق العديد من
الكلمات والتي تقترب بالقليل من العمل . ان هذه الملاحظة تذكرنا بالكلمات " يقترب
اليّ هذا الشعب بغمه ويكرمني بشفتيه ، واما قلبه فيبتعد عني بعيدا " (انجيل متى
الاصحاح ٥ : ٨) .

ولكن في مجال الامور العملية يجد وفد بلادى انه يشعر بقلق يتخطى مجرد
الاسف لنفاق الامم . انه قلق يتعلق بجوهر كل اعمال هذه القاعة الشامخة ، التي يتم
القيام بها باسم الامم المتحدة . فهو قلق يختص بمصداقية وفعالية الامم المتحدة ذاتها .
فكيف يمكن للمرء ان يحتفظ بثقته بمنظمة نسمع فيها متكلما بعد متكلما عاما بعد عام يد ينون
شر الفصل العنصرى - بدون أى صوت منشق - ومع ذلك يستمر هذا الشر ؟

ان وفد بلادى في هذه المرحلة لا بد ان يضيف صوته الى الاعراب بجداره عن
التقدير والامتنان للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وذلك للتقرير الممتاز الذى اصدرته
ويجسد هذا التقرير وثائق فائقة القيمة تتعلق بتلك الدول الاعضاء في هذه المنظمة التي
تستمر بوسائل مباشرة وغير مباشرة في التعاون مع حكومة جنوب افريقيا والتي ، بالرغم من
صيحات الاحتجاج والادانة التي تسمع كثيرا في هذه القاعة ، تدعم ترسيخ نفس الشر الذى
تدعي كراهيته .

ومع ذلك ، فان هذا التقرير يسجل ما هو اكثر من أنشطة المتواطئين ، انه يشير الى الأنشطة التي تم القيام بها من الناحية الايجابية في الكفاح الرامي الى استئصال الفصل العنصرى وهذه الحقيقة تؤدى الى الملاحظة الثانية التي ينبغي ان يتقدم بها وفدى في معالجته لهذه الظاهرة المشار اليها من قبل . وهذه الملاحظة الثانية هي حتمية هزيمة القوى المعضدة لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان تاريخ الانسانية حافل بامثلة التصميم التي يمكن ان تحشد لها الروح الانسانية في كفاحها ضد الظلم والاستبداد ، وليس هناك شاهد يدعم الرأى القائل بان نداءات مثل " اعطني الحرية او الموت " يمكن ان تطبق في قسم من العالم ولا تطبق في قسم آخر فليس هناك جنس واحد من البشر فقط يمكن ان يكون له تصميم على الكفاح على الشواطيء وفي التلال وفي مناطق الانزال دون ان يستسلم . ولهذا فان حكومة بربادوس التي يتكون شعبها من سلالات عديدة لا ولئك الذين كانوا ضحايا الشتات الافريقي الشنيع - لا يراودها اى شك في ان الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا سوف تحصل في نهاية المطاف على المكانة الشرعية في بلادها . انه توقع ينبغي ان يشارك فيه كل هؤلاء الذين تكلموا مرارا وتكرارا في هذه القاعة وفي هذه الدورة ذاتها بخشوع ومهابة عن " الحق الثابت في تقرير المصير " . ورغم هذا الامل الوطيد ، فان هناك سبب للقلق لا زال قائما باصرار . واطن انه من الممكن التعبير عن هذا القلق في شكل سؤال يحمل في ثناياه اجابته ، والسؤال هو : في اى اتجاه سوف تمد الجماهير السوداء المتحررة في جنوب افريقيا ايديها تعبيراً عن الامتنان للمساعدة على تحقيق حريتها ؟

لقد طرح رآى على اساس انه ذو صلة بالموضوع وتم الاعراب عنه في هذه القاعة مؤخرا وهو ان الفصل العنصرى ليس هو النظام الوحيد في العالم الذى يحرم السكان من حقوقهم الانسانية . وقد يكون الامر كذلك ، الا ان هؤلاء الذين يروجون هذه الحججة المراوغة من اجل التغاضي عن نظام الفصل العنصرى مطالبون بذكر اسم نظام آخر تعتمد فيه حدود حقوق الانسان على جهاز مؤسسي للتمييز العنصرى ، وهذه البلدان التي تعطينا اليوم اشارات مشؤومة عن استعدادها للعمل من اجل التوصل الى اتفاق توفيقى

على الصعيدين الاقتصادي والعسكري ، مع حكومة بريتوريا ، قد تتذكر بأن تغيير الايد بولوجية السياسية لشخص ما من أجل تجنب التعذيب الوحشي والسجن والهوان ، يعد أقل صعوبة بعض الشيء من تغيير العرق أو لون الجلد لشخص ما من أجل نفس هذا الغرض .

وسوف انهي بياني بتلخيص لسياسة بلادى فيما يتعلق بالبندين المتراپطين ٣٢ و ٣٣ من جدول الاعمال . وكما أظنت حكومة بربادوس منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فانها مستمرة في تقديم الدعم الكامل لكفاح شعب ناميبيا من أجل الإعمال الكامل لحق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . ان بربادوس تؤيد الاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، حتى يأتي الوقت لاجراء انتخابات حرة ومنصفة باشراف ورقابة الامم المتحدة تؤدى الى تشكيل حكومة منتخبة .

ان بربادوس ، لا تزال تعتقد ، اعتقادا راسخا ، ان خليج والفيش جزء لا يتجزأ من ناميبيا وان سلامة اراضي ناميبيا لا ينبغي المساس بها بأى شكل ، خصوصا فيما يتعلق بخليج والفيش و بربادوس تؤيد تأييدا تاما قرارى مجلس الامن (١٩٧٨) ٤٣١ و (١٩٧٨) ٤٣٢ ان المبادئ المتعلقة بالجمعية التشريعية والدستور ، التي طرحها فريق الاتصال للدول الغربية الخمس ، تعتبر خطوة ذات مغزى نحو استقلال ناميبيا ، وينبغي دعمها طالما ان جميع الاطراف في المفاوضات قد قبلتها . وفيما يتعلق بوجود القوات الكوبية في انغولا فان بربادوس ترى ان هذا الامر من الشؤون الداخلية لانغولا ولا ينبغي أن يرتبط بمسألة استقلال ناميبيا .

وليس هناك تغيير في سياسة حكومة بربادوس بالنسبة للمعارضة المطلقة لكل سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . ان سياسة حكومتى تقوم على الأسس التالية : سوف تؤيد بربادوس من ناحية المبدأ كل الاتفاقيات ضد الفصل العنصرى . وسوف تؤيد بربادوس أيضا اى قرار يدعو الى حظر مطلق لتوريد الاسلحة الى جمهورية جنوب افريقيا

وسوف تؤيد بربادوس أيضا أية عقوبات تفرض على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ان بربادوس سوف تعارض كل الاتصالات الرياضية الرسمية مع جنوب افريقيا . وسوف ترفض بربادوس الاعتراف بكل الكيانات مثل الترانسكاي ، التي هي نتاج سياسة البانتوستانات . وسوف تستمر بربادوس في دعم حركات التحرير ، وستصوت لصالح اي قرار يد بين جنوب افريقيا وآية حكومة أخرى تمارس الفصل العنصرى .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة يمكن أن يفخروا عن حق باسهام هذه المنظمة في توسيع نطاق رقعة الحرية في عالمنا . ومع ذلك ، في مواجهة عملية اعادة الهيكلة السياسية البعيدة المدى لكوكبنا التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يزال الهجوم الوحشي على الوضع الانساني مستمرا ، يمثله الفصل العنصرى .

ان بحثنا لمسألة الفصل العنصرى مرة اخرى قد اصبح امرا ضروريا ليس فقط لان دور هذا البند على جدول اعمالنا قد حان بل ايضا لحقيقة ان بريتوريا لا تزال تقاوم مد رقعة الحرية . ان وفدى لم يتبلد بحيث يتصور ان الفصل العنصرى مقدر له ان يظل على الدوام . ولكن بشكل واقعي وأساسى نعتقد ان انكار الحرية في اى مكان ينبغى ان يكون سببا للقلق في كل مكان . ان انتهاك حرمة الانسانية في جنوب افريقيا وناميبيا هو انتهاك للانسانية في كل مكان آخر . وهذه الامور لا بد وان تثير القلق لمنظمة مكرسة للتأكيد على الايمان بكرامة وقيمة الانسان ، وللنهوض بالرقى الاقتصادى والاجتماعى للشعوب .

وفي طليعة جهود الأمم المتحدة للقضاء على الفصل العنصرى تبرز اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ووفد بلادى يعبر باخلاص عن تهنئته لهذه اللجنة ، بقيادة رئيسها النشط والمبدع السفير ميتاما سولى ، ممثل نيجيريا ، لعملها القيم باثارة وعسى المجتمع الدولى بوضع ملايين المقهورين من الشعب في جنوب افريقيا وفرض الضغوط من اجل اجراء تغيير في هذا الصدد .

وتمشيا مع رفض غيانا الثابت للفصل العنصرى والتزامنا الراسخ بازالة هـذا النظام ، فان وفد بلادى يؤيد توصيات اللجنة الخاصة الواردة في تقريرها ، وسوف يستمر في تقديم الدعم المطلق لانشطة اللجنة ولكل عمل دولى شرع فيه من اجل استئصال هـذا النظام البغيض .

ولكن جهود اللجنة المتنوعة والفعالة ، يمكن أن تكمل جهود الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا ، لأن جهود تلك الغالبية العظمى ، في نهاية المطاف ، هي التي ستكون العامل الحاسم في وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى . ان نضالهم ، كما هو معروف ، كان ولا يزال مكلفا للغاية ، حيث لا يبد وأن هناك نهاية ، داخل جنوب افريقيا ذاتها أو في البلدان المجاورة ، للقسوة التي يتبعها نظام الفصل العنصرى في سبيل المحافظة على سيطرته . لذلك يتعين علينا في هذه المنظمة الدولية أن نعتمد كل التدابير الفعالة والحاسمة التي تتناسب مع التضحيات التي تبذلها الأغلبية المقهورة يوميا في جنوب افريقيا ، ولا سيما شعب انغولا ، في الكفاح ضد نظام بريتوريا .

ان ذلك الكفاح موجه ضد العنصرية المؤسسية ، والقهر والتعذيب ، والانتهاك المنهجي المكشوف لكل حقوق الانسان ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو ثقافية ، وهو انتهاك متعمد ومحسوب ، وهو يحط من قدر الانسان على نطاق بشع . ان ما لا يقل مأساوية عن كل هذا هو حسابات تلك الدول ، التي لها قوة ضغط على جنوب افريقيا ، ولكن نظرا لاعتبارات اقتصادية ، فانها تعرقل القضاء على هذا النظام .

وفي هذا الصدد ، يتحول انتباهنا طبيعيا الى تلك الدول الغربية القوية واسرائيل ، التي تحبط ، بشكل تقليدى ، تنفيذ التدابير التي دعت اليها غالبيتنا في هذه الجمعية ، كتدابير لا مندوحة عنها للقضاء على نظام الفصل العنصرى .

ان ادانات الفصل العنصرى من جانب تلك الدول تتردد اصدائها بلا جدوى بين هذه الجدران . انها تتردد بلا أثر في اذان افريقيا وفي آذان الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا . لأنه بينما يتم الاعراب عنها من هذه المنصة ، فان الاستثمارات والروابط التجارية لتلك الدول ذاتها ولشركاتها عبر الوطنية هي التي تقوى من عضد اقتصاد الفصل العنصرى . ان تصويتها ، سواء كان حقيقيا أو تهديدا ، يمنع مجلس الأمن من فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وتعاونها العسكرى هو الذى مكن جنوب افريقيا من توسيع نطاق جهازها العسكرى وتعزيزه .

انه استخفاف ، في منتهى القسوة ، أن تدان العنصرية من جانب ، بينما تدعم وتقدم لها المساعدة التي تطيل بقاءها من الجانب الآخر . ان كل قرض منح لنظام الفصل العنصرى ، انما يلحق الضرر بالشعب الذى يعاني في ظل هذا النظام ، بينما يمضد ويبسر الأمر للنظام الذى يستغله . ان أهم ما يشجع جنوب افريقيا هو اعتقادها الراسخ بأن قيمتها الاقتصادية والاستراتيجية - كما أدركت الدول الغربية الصديقة لها واسرائيل - هي التي سوف تمنع في نهاية المطاف المجتمع الدولى من اية مواجهة رئيسية مع الفصل العنصرى . وحتى الآن ، لم تفعل تلك الدول أى شئ لتبديد هذا الاعتقاد . والواقع ، انه فقد تم دعم الفصل العنصرى في واشنطن منذ أقل من أسبوعين مضيا ، وذلك في اجتماع لصندوق النقد الدولى حيث منحت تلك المؤسسة لنظام الفصل العنصرى قرضا قيمته (١١ بليون دولار امريكى ، في تجاهل سافر لقرار الجمعية العامة ٢٠٣٧ / ٢ . الذى كرر مطالبة صندوق النقد الدولى بالاحجام عن منح أية ائتمانات أو مساعدة لجنوب افريقيا . مع ذلك ، لن يصيب اليأس وفد بلادى ، لقد احيطنا علما بالتكليف والتنظيم المتعاضم لكفاح مناضلي الحرية في جنوب افريقيا . وعندما نقرأ تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى نشعر بتشجيع نظرا لاشتراك العالم الواسع النطاق في الكفاح ضد هذا النظام عن طريق الطاقة وحماس المنظمات غير الحكومية ، وبواسطة جهود مجموعات المواطنين المهمتين من كل قطاعات المجتمع في العديد من البلدان المختلفة في العالم ، وبواسطة تلك الأعمال التي اتخذت طواعية من جانب الدول لفرض ضغط على نظام بريتوريا . ان هذا الزخم سوف يستمر ويزداد كثافة ان غيانا لا تزال تؤمن بشعوب المجتمعات التي كانت حكوماتها تحبط ، بشكل تقليدى ، العمل الدولى ضد الفصل العنصرى . ان الزخم الذى تحقق الآن سوف يحقق بقوة متزايدة الادراك بشرور الفصل العنصرى . وطالما تم فهم ذلك ، فان الضغوط لتغيير اتجاهات الحكومات ستكون هاسمة .

ان الفصل العنصرى يتطلب استجابات في غاية القوة وغير متقاعسة من جانب كل أعضاء الأمم المتحدة . ويجب علينا الانتخلى ، ولن نستطيع أن نتخلى ، عن جهودنا حتى يتم القضاء على ذلك النظام . ويتعهد وفد بلادى بالاستمرار في الالتزام بهذه المهمة ، ويؤكد مجددا دعمه الثابت لحركات التحرير في جنوب افريقيا .

السيد كياندا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى تفتح الجمعية العامة خلال الدورة الحالية المجلد الضخم بشأن الفصل العنصرى وممارساته البغيضة . ان الدراسة التقليدية لهذا الموضوع والتي تشكل جزءاً من مناقشتنا كل عام - في غياب اية تسوية نهائية لهذه المشكلة - تعيد الى ذاكرة البشر الجرائم البغيضة التي ترتكب باسم نظام سياسي تمت اقامته على انه عقيدة .

ومغض النظر عن كونها متعبة ومملة ، فان تلك الطقوس المتكررة ، التي تلقى في كل عام بعضاً من الضوء الجديد على الممارسات اللاانسانية لهذه العقيدة ، لها خاصية كشف مساوى تلك القصيدة وقسوتها وكل أبعاد أعمال الابداء التي تنظمها جنوب افريقيا ، وذلك تجعل من الممكن ازدياد وعي المجتمع الدولي . ان النغمات الحماسية المثيرة للانتباه التي تحدث في مناقشاتنا حول هذه المسألة ، توضح مدى الاهتمام الذي يوليه العالم لهذا الموضوع الذي يستحوذ منذ عقود على انتباه البشرية جمعاء .

ان البند قيد البحث ، والمعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، هام لأكثر من سبب وهو غني عن التعليق ، حيث أن الآثار المأساوية لممارساته واضحة في الحياة اليومية .

ان الفصل العنصرى عبارة تشير مشاعر الاشمئزاز العميق حتى بالنسبة للقلوب الجامدة ، انها عبارة غنية بالنظريات الخاطئة ، وهي كلمة تعبر عن السادية والوحشية . انها عنصرية رسخت جذورها في نظام سلطة سياسية . لقد أصبح الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، نظرية تقنن العنصرية ، ويتضمن نظرية تفوق الأعراق التي لا يمكن للمنطق أو العقلانية أو حتى للعقل السليم أن يسمح بها أو يتقبلها . انها نفي لحقوق الرجل الأسود ، حيث ينكر عليه أى حق في الحياة أو الوجود . ان الفصل العنصرى يعد تحدياً للقيم المعنوية وللضمير ، ويعد اهانة للكرامة الانسانية التي يسعى لتدميرها أو ابادتها . انه يعمل على تحدى الحريات الأساسية يعد منافياً للعقل .

إذا ما حللنا الفصل العنصرى ، وجدنا أنه ليس العنصرية غير الداعية والظاهرية التي يمكن ادراكها في سلوك بعض الناس ، ولكنه عنصرية عميقة ومتعمدة ورسمية وصارخة انه في كل مكان ، ويراها الجميع في كل قسوته وقوته ومشاعته . وهناك في جنوب افريقيا ، فان آخر حصن للاستعمار المخزى الذى عفا عليه الزمن ، والذى ينطوى على مفارقة تاريخية ، وحيث يتجلى الفصل العنصرى في اكثر صوره احكاما وتحسينا ، يمارس نشاطه دون خفاء . انه يمجى بشكل علني في كل مكان ويفسح له الطريق . وتعتبر بمقتضاه العلاقات بين الاعراق المختلفة خطأ أدبيا ، وجريمة فسي الوقت الذى تعتبر فيه طبيعية في أى مكان اخر .

ان الفصل العنصرى ، ان يقرن العنف بالارهاب لتأكيد رغبته في السيطرة واحكام قبضته انما يمثل - في حد ذاته - افراطا في الناحية الذهنية أو تشويها لها . ويتجاوز حد القصور أو التخيل في عصر التفكير الفلسفي والاخلاقي ، الذى يتم فيه تغيير مجتمعا بطريقة جذرية لم يسبق لها مثل في المجال المحدد الخاص بالنظرة الى الحياة ومفهومها ، والذى مكن فيه خيال الانسان المفعم بالثراء والبراعة من التوصل الى اكتشافات مذهلة تخطت حدود المعرفة الذهنية . ان النظام الدنى القائم في البداية على التطور المنفصل ، وفي النهاية على الفصل العنصرى ، والذى يعتمد على وابل من العنف والارهاب ، أصبح عقيدة غير معقولة ، متجسدة في سلطة سياسية كريمة ، وقد ادانه المجتمع الدولي كله بتعبير عام عن الاشمئزاز والرفض . وقد توصل ذلك النظام - بتطوير وتحسين اساليبه لاعادة تأكيد اصراره - الى تقطيع أوصال اقليم جنوب افريقيا الى آخر مدى ممكن ، بفرض اقامة دول صغيرة مصطنعة كثيرة تسمى بانستوانات ليس لها أى صوت في المجال الدولي ، وذلك ليعزز جهوده الشريرة الرامية الى السيطرة على السكان السود واستعبادهم . ان يتم القاء القبض باساليب ملتوية جهنمية ، ويمارس العنف يوميا بطريقة مروعة وعنيدة . ويعد تكثيف هذا العنف ليلا واضحا على اصرار نظام بريتوريا على تطبيق سياسة الفصل العنصرى اللعينة . ان يقع الرجال والنساء والاطفال كل يوم ضحايا الاعتقال التعسفي الذى يلقون فيه التعذيب والاضطهاد ، كما انهم يغتالون ويعدمون في الشوارع والمدارس والمصانع والمغازل في جنوب افريقيا دون محاكمة .

(السيد كياندا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

ازاء هذه الصورة القاتمة الأليمة التي تذكرنا بنظام سابق قام على التعذيب ويقترب اسمه باسم بريتوريا ، ما هو الموقف الذي يمكننا اتخاذه ازاء جنوب افريقيا ، التي اخرجت نفسها طوعا من الأمم المتحدة بسبب تصرفاتها المثيرة للاشمئزاز وسياستها للفصل العنصرى ، التي ينظر اليها المجتمع الدولي ويدينها على أساس أنها جريمة ضد البشرية .
ينبغي أن يوفر الحزم والتشدد والحقيقة الاجابة على هذا التساؤل ، وذلك لما لكل ذلك من فاعلية .

اعتمدت الأمم المتحدة عددا من القرارات والمقررات الرامية الى القضاء على سياسة الفصل العنصرى المتسمة بالغباء التي تم شجبها في العالم كله ، الا أن جنوب افريقيا رفضت دائما اتخاذ التدابير التي تمت الدعوة اليها ، وذلك تسكا منها بموقف التحدى الذى تتخذه دائما ، والفطرسة التي لا تحتمل ، متجاهلة هيئة المنظمة . وان هذا التحدى ، وهذه الفطرسة ، اللذين يعززهما الموقف الغامض غير الثابت لمجلس الامن ، انما يضعفان - بشكل خطير - اعمال المنظمة ، ويقتلان من صداقتها وهيبتها في العالم . وطالما أصرت حكومة جنوب افريقيا على تعنتها وتحديها ، فان على المجتمع الدولي ان يستمر في ممارسة ضغطه الى أن يتحقق النصر لكفاح شعب جنوب افريقيا لاستعادة حريته واستقلاله وجميع حقوقه الأساسية الأخرى التي يطمح اليها بشكل مشروع . وسوف لا يكون هذا نصرا للشعب المعنى وحده ، ولكنه سيكون نصرا للبشرية جمعاء ، وسيكون نصرا للقانون على القوة ، وللنطق على الشر .

هذا هو الوقت الملائم للاشادة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ورئيسها السيد ميتاما سولي مثل نيجيريا وذلك لمساهمتها الفعالة لتعزيز عمل الأمم المتحدة ، ولمحاولاتها التي لا تكل لاثارة الرأى العام العالمي وفضح الفصل العنصرى . لقد أخذت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى - لما لها من ولاية لبحث سياسة الفصل العنصرى - زمام المبادرة بشأن العديد من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، نظمت في عام ١٩٨١ المؤتمر الدولي من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا الذى حقق نجاحا باهرا وحظى بسمعة دولية طيبة .

قلت من قبل ان النظام العنصرى ينتهك بوحشية الحريات الأساسية وهو بمنأى عن العدالة والقانون . ومن هنا ، كيف يمكننا أن نعلل الدعم الاقتصادى والمالى الهائل الذى يتمتع به ويحصل عليه من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواصل تقديمه رغما عن القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ، كما تواصل امداد نظام بريتوريا بجميع اشكال المساعدة اللازمة ، وذلك للمساعدة على دعم سياسة الفصل العنصرى الخاصة بها ؟ ما تلك التناقضات السافرة في الموقف غير المفهوم لتلك الدول التي يعلو صوتها كزئير الأسد دفاعا عن حقوق الانسان من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقوم بالمشاركة - ولو بصورة غير مباشرة - في انتهاكها ما هي المصادقية التي يمكن أن تتمتع بها هذه الدول في سياستها المشابهة لسياسة النعامة ؟ ان حكومة بريتوريا - وقد عجزت عن احتواء حركات التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا في كفاها الدائب المتصاعد - لجأت الى العنف بطريقة لم يسبق لها مثيل ، وزادت من اعمالها العدوانية ضد البلدان المجاورة في هجمات عسكرية لا تنتهي ، في انتهاك سافر لاستقلال وسيادة وسلامة اراضي هذه الدول واحكام القانون الدولي . ان انغولا ، وموزامبيق ، وبتسوانا ، وزامبيا ، مجرد امثلة لضحايا الهجمات المنتظمة التي تسبب خسائر لا تحصى في الأرواح البشرية واضرارا مادية هائلة .

(السيد كيباندا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

كل هذه الأعمال لا تستهدف سوى زعزعة استقرار أنظمة هذه البلدان من أجل خلق عدم الأمن وضمان السيطرة والرق اللذين تمارسهما جنوب افريقيا . وليست أعمال العمد وان هذه سوى تهديد للسلم والأمن الدوليين . ويتعين على المجتمع الدولي ان يتخذ التدابير المناسبة لكبح جماح جنوب افريقيا ، واجبارها على احترام سيادة واستقلال تلك الدول ، وفقا لاحكام الميثاق .

ولا يوجد مكان لجنوب افريقيا في هذه الجمعية ، التي تسعى الى نشر السلم ، والى ان تكون حصنا للقيم الانسانية السامية . كما ان نظام بريتوريا العنصرى لا مكان له بيننا في الأمم المتحدة ، التي اعلنت بطموحها المشروع ، هدفها في ان تكون مركزا للتنسيق بين اعمال الامم ولتحقيق التعاون الدولي في اقرار وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ؛ بدون تمييز على اساس العرق ، أو الجنس ، أو اللغة أو العقيدة .

ان جنوب افريقيا برفضها الاستجابة لمطالب الامم المتحدة وبانتهاكها مبادئ ومقاصد الميثاق ، بصورة متعمدة ، وبتخليها عمدا عن التمسك بالالتزام به قد انسحبت من الاسرة العظيمة للأمم . وسوف تظل خارجها ما لم تقر وتعترف بأن تلتزم التزاما صارما بهذا الميثاق .

(السيد مامبا (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعلنت

سوازيلند بوضوح معارضتها الشديدة لسياسات الفصل العنصرى اللانسانية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وذلك في محافل دولية عديدة ، بما فيها هذا المحفل . اذ لا تغفر حكومة سوازيلند سياسات الفصل العنصرى ، لأنها غير عادلة من الناحية السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، وهي تقوم على اساس مطالب متغطسة للتفوق العنصرى . وتشكل سياسات الفصل العنصرى هذه ، انكارا صارخا للمساواة الاساسية بين البشر . وتؤمن سوازيلند ايمانا راسخا بالمساواة بين جميع الناس ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة .

لقد انشغل المجتمع الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية بمشكلة سياسات الفصل العنصرى لحكومة جمهورية جنوب افريقيا . وكانت هناك خيبات امل واحباطات ونكسات في محاولة استئصال هذه السياسات . وما من احد منا يساوره اى شك في ذلك . هناك الكثير مما يتعرض

للخطر بحيث لا يمكن لأى منا ان ييأس . وهذا يشمل شعب جنوب افريقيا كله ، لان مستقبله هو الذى يتعرض للخطر . ونفس الشيء ينطبق علينا نحن جميعا ، اعضاء المجتمع الدولى ، الذين نهتم بالسلم في الجنوب الافريقي ، والذين لا نود ان نرى جنوب افريقيا ، وقد اصيحت شرارة يمكن ان تشعل النيران في المنطقة بأسرها .

ان احدى النكسات - وهي نكسة شديدة - تتمثل في استمرار رفض حكومة جنوب افريقيا ، التخلي عن سياساتها الشريرة . ويناشد وفد بلادى المجتمع الدولى مرة أخرى ، ان يمارس مزيدا من الضغط على حكومة جنوب افريقيا حتى تختار طريق التغيير السلمى . ونستطيع نحن في سوازيلند الذين نشهد دوما الفصل العنصرى وهو يطبق على مقربة منا ، ان نؤكد تأكيدا قاطعا ان استمرار نظام سياسى واجتماعى يولد العنف ، ويزيد المتاعب الخطيرة ، انما يتطلب ضغطا دوليا اقوى وبصورة مستمرة .

يتحتم على حكومة جنوب افريقيا ان تدرك انه من العسير للغاية ، اذا لم يكن من المستحيل ، ان تتجنب اى تغيير عنيف ، وان تمنع هذا الموقف من ان يتصاعد حتى يصل الى ابعاد اكثر خطورة اذا لم تشرع هذه الحكومة في تغيير سلمى هام دون مزيد من التأخير . ان الموقف داخل جنوب افريقيا آخذ في التدهور على نحو سريع ، وذلك بسبب تطبيق سياسات الفصل العنصرى دون هوادة . وينبغي الا يغيب عن بال المجتمع الدولى عمق المعاناة البشرية التي الحقها الفصل العنصرى بجنوب افريقيا . ان استبعاد السكان السود من المشاركة في السلطة السياسية في بلد ، هو مسقط رأسهم ، قد ادى الى المقاومة من جانب ذلك الشعب المقهور . وقد تسببت هذه المقاومة للظلم في اعتقالات مسرفة في القسوة ، وقتل ، وسجن وحظر لزعمائها . ولا يمكن لهذا النوع من رد الفعل الا ان يؤدي الى تفاقم الخطر ، ومن ثم سيفضي الى انهيار عام للقانون والنظام ، وهذا في حد ذاته يمكن ان يقضي على أية فرصة ممكنة - قد تكون باقية - لمصالحة وطنية سلمية .

اننا في سوازيلند ، نحن من نعيش في مكان مجاور تماما لهذا الموقف العصيب ، نتفهم الحنق والاستياء اللذين يشعر بهما الشعب المقهور . فنحن لدينا نفس الـ

التاريخي والثقافي الذي يمتلكه شعب جنوب افريقيا الأسود ، وهذا يجعلنا نشاركهم - وبنفس القوة - مشاعر الاحباط التي يشعرون بها . ان الدم الذي اريق في شاربفيل وسويتو وفي كل مكان آخر في جنوب افريقيا ، هو نفس الدم الذي يجري في عروقنا . انهم شعبنا . ونحن ننتمي الى نفس العائلة التي ينتمون اليها . وحريرتهم تعني حريرتنا . وقلقهم هو قلقنا . فنحن حماة اشقائنا .

ان قتل الابرياء من الرجال والنساء والاطفال ، ليس بالأمر الوحشي والمقيت فحسب ، بل انه ايضا ، في النهاية ، خطير بالنسبة لجنوب افريقيا ، بل وللمنطقة بأسرها . ويعتقد وفد بلادى اعتقادا راسخا ، بأن هذا الموقف ينبغي ان يقوم لتجنب أية خسائر فادحة لا داعي لها أو لا يمكن تفاديها ، في الأرواح والممتلكات .

ان الموقف في جنوب افريقيا يشير مشكلة أخرى هي مشكلة اللاجئين . وتدرك سوازيلند ان مساعدة هؤلاء اللاجئين تمثل التزاما انسانيا يتعين عليها ان تقوم به وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة . وتتاح لهؤلاء اللاجئين افضل مساعدة ممكنة ويعاملون معاملة انسانية بأفضل السبل المتاحة . ويتلقون المساعدة والعلاج الطبي والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يحتاجون اليه ، في حدود موارد وقدرة سوازيلند المحدودة . كذلك فاننا نتعاون تعاونا وثيقا مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية في تقديم المساعدة الانسانية الضرورية . وفي هذا المقام نود ان نعرب عن امتناننا وتقديرنا للمجتمع الدولي على المساعدة التي ما برح يقدمها لنا في جهودنا لمساعدة هؤلاء الباحثين عن المأوى .

ان ما يطلق عليه الاصلاحات الدستورية امر غير مقبول لانها تتجاهل عمدا تطلعات أغلبية السكان الأصليين في جنوب افريقيا . ويرى وفدنا انه ينبغي للاصلاحات الدستورية ، ان تسمح بمشاركة شعب جنوب افريقيا بأسره . ان الدستور ينبغي أن يكون معبرا عن توافق الآراء العام . وينبغي ان يمثل ارادة الشعب في مجموعة . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى ما قاله وفد بلادنا في " المؤتمر العالمي لمناهضة الفصل العنصرى " المعقود في لاغوس ، نيجيريا ، في عام ١٩٧٧ :

" تؤمن سوازيلند ايماننا قويا بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وليس عن طريق العنف . اننا نتمسك بشدة بالمبادئ السامية للميثاق ، الذى يوصي بتبادل الآراء في حل المشاكل . . . منذ بضع سنوات مضت قامت منظمة الأمم المتحدة بدراسة الوضع العنصرى في جنوب افريقيا . وعين مجلس الأمن فريقا من الخبراء المرموقين حث على دعوة جنوب افريقيا الى عقد مؤتمر وطني يتألف من الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا لرسم خطوط منهج جديد للمستقبل . . . وما زالت تلك التوصيات بشأن المؤتمر الوطني سلمية ؛ فهي تتيح نهجا بناء للتوصل الى التسوية السلمية الدائمة . وبدون أدنى شك سيشكل مثل هذا المؤتمر محفلا يمكن للزعما ان يجتمعوا من خلاله على قدم المساواة . وسيمثل ميدانا لاعادة الاعمار الوطني ، ومكانا للتعرف على المشاكل التي مزقت نسيج مجتمع جنوب افريقيا وتحليلها ووصف الحلول لها وفقا لمبادئ العدل والكرامة الانسانية " .

لقد تجاهلت الاصلاحات الدستورية الأخيرة تلك الخطوة الهامة ، ومن ثم فانها لن تحظى بموافقة عالمية . ان البانتوستان أو مفهوم الدولة المتألفة من دويلات لا يمكن ان يكون بديلا لذلك .

ان سوازيلند ترفض فكرة البانتوستانات رفضا قاطعا ، ولهذا فانها لا ولن تعترف بما يسمى البانتوستانات المستقلة لترانسكي وبوبهوثاتسوانا سيزكي وفندا وغازانكولو . وفي هذا الصدد تتمسك سوازيلند تمسكا شديدا بقرارات الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية ذات الصلة .

ختاما بيود وفد بلادي ان يؤكد مرة أخرى معارضة سوازيلند التامة لسياسات الفصل العنصري . ونحن نشجب دوما سياسات انظمة الأقلية المستبعدة في منطقة الجنوب الافريقي ، اخذين في الاعتبار بالطبع الوضع الجغرافي - السياسي والاقتصادي لبلادنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥